

المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

المفاعيل خمسة: مفعول به، ومفعول مطلق، وسمي مفعولاً مطلقاً لأن المفاعيل كلها مقيدة بأداة، ومفعول فيه، ومفعول له، ويسمى أيضاً مفعولاً لأجله، ومفعول معه، وأما المفعول به فقد تم في باب الفاعل، وشرع الآن في بيان الأربعة المذكورة وبدأ بالمفعول فقال^(١):

٢٨٧- الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنَ

قال في الترجمة: (المفعول المطلق)، ثم قال هنا: (المصدر)، وفي ذلك إشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو: ضربته سوطاً، ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو: أعجبتني ضربك، وفهم من قوله: (مَدْلُولِي الْفِعْلِ) أن للفعل مدلولين وبين أحدهما بقوله: (كَأَمِنْ مِنْ أَمِنَ) فـ (أمن) فعل يدل على الحدث والزمان و(أمن) اسم لذلك الحدث وهو أحد مدلولي الفعل، ولم يبين المدلول الثاني وهو الزمان لأنه غير مقصود في هذا الباب، و(المصدر) مبتدأ وخبره اسم و(ما) موصولة واقعة على الحدث وصلتها (سِوَى الزَّمَانِ) و(من) في موضع نصب حال من الضمير المستتر في الصلة، ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف تقديره أعني. ثم قال:

٢٨٨- بِمَثَلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَٰذَيْنِ انْتِخِبَ

(١) المعنى: يدل المصدر على أحد مدلولي الفعل، أي يدل على (الحدث) دون (الزمان)، مثل مصدر (أمن) الذي هو الحدث، من فعل (أمن) فلا يدل على الزمان الماضي. وبيانه: أن الفعل يدل شيئين: الحدث، و الزمان. فمثلاً (قام) يدل (قيام) وهو الحدث، في (الماضي) وهو الزمان.

والمصدر (قيام) هو الحدث، وهو أحد مدلولي فعل (قام).

فالمصدر: (هو ما دل على الحدث مجرداً من الزمن).

والمفعول المطلق، هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه، أو بياناً لعدده.

فمثال المؤكّد لعامله قوله تعالى: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)، و كقولك: (ضربتُ زيداً ضرباً).

ومثال المبيّن لنوعه قوله تعالى: (وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا)، و كقولك: ضربتُ زيداً ضرباً شديداً،

سرتُ سيرَ زيد.

ومثال المبيّن لعدده قولك: سجدتُ لله سجدةً، ضربتُ زيداً ضربتين.

وسمّي مفعولاً مطلقاً؛ لأنه يصدّق عليه لفظ (المفعول) مطلقاً، دون أن يتقيّد بشيء كـ (الجار والمجرور: فيه، به، معه)، بخلاف غيره من المفاعيل.

مثال ما انتصب بمثله: أعجبني ضريك زيدا، وشمل المماثل في اللفظ والمعنى كالمثال المذكور، والمماثل في المعنى دون اللفظ كقولك: أعجبني قيامك وقوفاً، لأنه مماثل في المعنى دون اللفظ، ومثال ما انتصب بالفعل قولك: قمت قياماً، ومثال ما انتصب بالوصف: أنا قائم قياماً. ثم قال: (وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَدْيَيْنِ انْتِخَبَ) الإشارة بهذين إلى الفعل والوصف وهو مذهب البصريين، و(انتخب) أي اختير وذلك لوجوه مذكورة في كتبهم، ومذهب الكوفيين العكس، و(كونه) مبتدأ و(أصلاً) خبر كون، و(لهذين) متعلق بأصلاً، و(انتخب) خبراً للمبتدأ.

ثم قال:

٢٨٩- تَوَكَّيْدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدٌ كَسَرَتْ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ

يعني^(١): أن المفعول المطلق يؤتي به لأحد ثلاثة فوائد وأتى بمثلين: الأول للعدد وهو: (سَرَتْ سَيْرَتَيْنِ) ومثله ضربته عشرين ضربته، والثاني للنوع وهو قوله: (سَيْرَ ذِي رَشَدٍ) ومثله الموصوف كقولك: سرت سيرا شديداً، ومصاحب آل كقولك: سرت السير الذي تعلم مني، ومثال التوكيد: سرت سيرا، وسمي مؤكداً لأنه لم يفد غير ما أفاده الفعل الناصب له.

ثم قال:

٢٩٠- وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجَدِّ كُلِّ الْجَدِّ وَأَفْرَحِ الْجَدَلِّ

الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو: ضربته ضرباً، وقد ينوب عنه ما عليه دل من مغاير اللفظ العامل فيه نحو: جد (كل) منصوب على أنه مفعول

(١) المعنى: يبين المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً توكيداً ناصبه، كـ(أكرمت الوالد إكراماً)، أو عدده كـ (سرت سيرتين)، أو نوعه، كـ (سرت سيرة ذي رشد).

بيانه: للمفعول المطلق ثلاثة أنواع، هي:

١- أن يكون مؤكداً لفعله، نحو: سجدت لله سجوداً، فهمتُ الدرسَ فهماً.
٢- أن يكون مبيناً للعدد، نحو: طبعت الكتابَ طبعَةً وطبعتين وطبعاتٍ. ومنه قوله تعالى: (وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً).

٣- أن يكون مبيناً للنوع، نحو: سرتُ سيرةَ ذي رشدٍ، و فهمتُ الدرسَ فهماً جيداً.

ملاحظة: المفعول المطلق المبين للنوع له ثلاثة أحوال، هي:

أ- أن يكون مضافاً، نحو: اعمل عمل الصالحين.
ب- أن يكون موصوفاً، نحو: اعمل عملاً صالحاً.
ج- أن يكون مقروناً بـ (أل) العهدية، نحو: (اجتهدت الاجتهاد) أي: ذلك الاجتهاد المعهود والمعلوم بيني وبينك.

مطلق وليس من لفظ جد لكنه دال عليه لإضافته إلى المصدر الذي هو من لفظ الفعل، وكذلك (أَفْرَحِ الْجَدَلَ) فالجدل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ أفرح لكنه في معناه، فإن الجدل هو الفرح، و(قد) هنا للتحقيق لكثرة ورود النيابة في ذلك، و(ما) موصولة واقعة على النائب عن المصدر فاعلة بـ (ينوب) وصلتها (دل) و(عليه) متعلق بدل والرابط بين الصلة والموصول الضمير المستتر في (دل) والضمير في عليه عائد على المدلول عليه وهو المصدر، والتقدير: وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذي دل عليه، ويجوز أن يكون الضمير في عليه هو الرابط، وفاعل دل هو العائد على المصدر فيكون التقدير ما دل المصدر عليه لأن كل واحد منهما دال على الآخر إذ هو في معناه.

ثم قال:

٢٩١- وَمَا لَتَوْكَيْدٍ فَوَحَّدَ أَبَدًا وَثَنَّ وَأَجْمَعَ غَيْرَهُ وَأَفْرَدًا

يعني^(١): أن المصدر المؤكّد لا يجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لأنه بمتزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع، و(غيره) أي وغير المؤكّد وشمل النوعي والعددي، فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه، أما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو: ضربته ضربتين، وأما النوعي فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه كقول الشاعر^(٢): [البسيط]

(١) المفعول المطلق ثلاثة أنواع، ولكل منها حكم بالنسبة للتثنية، والجمع، وإليك بيان أحكامها:
١- المؤكّد لعامله: لا يجوز تثنيته، ولا جمعه، بل يجب إفراده؛ تقول: ضربته ضرباً؛ لأنه بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع.
٢- المبين للعدد: لا خلاف في جواز تثنيته، وجمعه، نحو: ضربته ضربتين وضربات.
٣- المبين للنوع: المشهور أنه يجوز تثنيته، وجمعه إذا اختلفت أنواعه، نحو:
(سرتُ سَيْرِي زيد القوي والضعيف)، فقولك القوي والضعيف دلالة على اختلاف النوع، وقد ورد جمعه في القرآن الكريم، قال تعالى: (وَتَطُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا).
(٢) هذا البيت لجرير.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ: (مَنْ حُلُمٌ) جمعه وهو مصدر، والمصدر لا يُجْمَعُ، إلا أن تختلف أنواعه. اللغة: الحُلْمُ: الأناةُ والعقلُ، يقال: حُلْمٌ يَحُلْمُ، وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى: أحلام. قال: [الطويل]
وَأَحْلَامٌ عَادٍ لَا يَخَافُ جَلِيسُهُمْ وَإِنْ نَطَّقَ الْعَوْرَاءَ غَرِبُ لِسَانِ
وينذرهم: يُحَدِّرُهُمْ وَيُخَوِّفُهُمْ. والإنذار: المصدر. والنذير: الاسم. وفي التثنية: ﴿كَيْفَ نَذِيرُ﴾ (الملك: ١٧). والتذير أيضًا: المنذر، والجمع: نُذُرٌ. والعضُّ هنا: كناية عن الهجاء، وأصله الشدُّ بالأسنان على الشيء. وكذلك عَضُّ اللّحْيَةِ. والعضُّ أيضًا باللسان: هو أن يتناولهُ بما لا يَنْبَغِي، والفعل منه: عَضَّضْتُ، أَعْضُ، عَضًّا، وَعَضَّضْتُ، وَعَضَّضْتُ، وَعَضَّضْتُ تَيْمِيَّةً، وَلَمْ يَسْمَعْ لَهَا بِمَضَارِعَ عَلَى لَعْنَتِهِمْ. وَعَضَّ الرَّجُلُ بِصَاحِبِهِ عَضًّا: لَزِمَهُ وَلَزِقَ بِهِ.

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتَحْبِرُهُمْ ما حرب القوم من عَصِيٍّ وَتَضْرِيْسِي واختلف في القياس عليه، ومذهب سيبويه أنه لا يقاس عليه قال: وليس كل جمع يجمع كما لا يجمع كل مصدر كالحلوم والأشغال وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم فتقول على هذا: ضربت زيدا ضربين وضروبا إذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعا، و(ما) موصولة مقدم بـ (وحد) وهي واقعة على المصدر المؤكد وصلتها (لتوكيد) و(غيره) مفعول بـ (اجمع) ويطلبه (ثن وجمع) و(أفرادا) فهو من باب التنازع، والهاء في (غيره) عائدة على (ما)، ثم أن عامل المصدر على ثلاثة أقسام: ممتع الحذف، وجائزة، وواجبه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٢٩٢- وَحَذَفُ عَامِلِ المُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلٍ مُتَّسَعٍ

يعني: أن حذف العامل في (المؤكد) ممتنع، قال في شرح الكافية: لأن المصدر يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك، واعترضه ولده بدر الدين بما هو مذكور في شرحه، واعتراضه عليه متجه، وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد المؤكد في نحو: زيد ضربا، أي يضرب ضربا، ولا إشكال في أن هذا مصدر مؤكد لأنك لو أظهرت العامل فقلت: زيد يضرب ضربا، تعين كونه مؤكدا، ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (وفي سِوَاهُ لِذَلِيلٍ مُتَّسَعٍ) يعني أن سوى المؤكد وهو النوعي والمعدود يجوز فيه حذف عامله إذ دل عليه دليل، ولا خلاف في ذلك كقولك لمن قال: ما ضربت زيدا بل ضربتين وبل ضربا شديدا، و(متسع) اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر وتقديره اتساع وهو مبتدأ خبر (في سِوَاهُ) وهو على حذف مضاف تقديره وهو حذف سِوَاهُ، و(الدليل) متعلق بحذف المقدر، ويجوز أن يكون متعلقا بالاستقرار العامل في الخبر أي واقع للدليل، ويجوز أن

وعَضُّ الثَّقَافِ بِأَنْبَابِ الرُّمَحِ عَضًّا، وَعَضَّ عَلَيْهَا: لَزِمَهَا، قَالَ النَّابِغَةُ: (البيسط)

عَضُّ الثَّقَافِ عَلَى صُمِّ الْأَنْبَابِ

وَالْعِظُّ بِالطَّاءِ: الشَّدَّةُ فِي الْحَرْبِ، وَكَذَلِكَ عِظُ الزَّمَانِ.

والتَّضْرِيْسُ أَيضًا: الشَّدُّ بِالْأَضْرَاسِ، وَعَلِيهِ قَوْلُهُ: (البيسط)

وَجَرَّحُوهُ بِأَنْبَابِ وَأَضْرَاسِ

وقبل البيت:

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُّزْلِ الفَنَاعِيسِ

قَدْ جَرَّبَتْ عَرَكَي فِي كُلِّ مُعْتَرِكٍ غُلْبُ الْأَسْوَدِ فَمَا بَالُ الضَّغَائِيسِ

انظر: الديوان ٣٢١/١، والمحكم والمحيط الأعظم ٣/٣٦٤، والمخصص لابن سيدة ٢٥١/١.

يكون (متسع) خبر المبتدأ محذوف أي والحذف متسع فيه فيكون على هذا (متسع) اسم مفعول إلا أنه حذف متعلقه وهو فيه، و(لدليل) متعلق بمتسع. ثم أشار إلى القسم الثالث فذكر أنه يجب حذف عامل المصدر وفي ستة مواضع، أشار إلى الأول منها بقوله:

٢٩٣- وَالْحَذْفُ حَتَّمْ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فَعْلِهِ كَنَدَلًا اللَّذَّ كَانَدَلًا

يعني: أنه يجب حذف عامل المصدر الآتي بدلاً من فعله كقوله: ضربا زيدا، وأشار بقوله: (كندلا) إلى قول الشاعر^(١): [الطويل]

عَلَى حِينٍ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَندَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ
فندلا: مصدر ندل من اللفظ بالفعل والتقدير الندل، ومعنى الندل الخطف، وزريق اسم رجل وهو منادى على حذف حرف النداء، والمال، مفعولا بندلا، وقوله: (مع آت) على حذف الموصول تقديره مع مصدر آت، و(بدلا) منصوب على الحال من الضمير المستتر في (آت) و(من فعله) متعلق بدلا و(كندلا) في موضع الحال من فاعل آت،

(١) البيت للأحوص، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، وفي الحماسة لأعشى همدان، وقال الجوهري: لجرير، والأظهر كما في الحماسة، وهو من الطويل.
الشرح: "ألهى الناس": شغلهم وأورثهم الغفلة، "جل أمورهم" - بضم الجيم - معظمها وأكثرها، "ندلا" مصدر: ندل المال، إذا خطفه بسرعة، "زريق" اسم رجل أو قبيلة.
المعنى: أن هؤلاء اللصوص يخرجون للسرقة والاختطاف وقت اشتغال الناس بمهامهم، يوصي بعضهم بعضا بسرعة الخطف والاحتيال كخطف الثعالب، وقد ضرب المثل بالثعلب في هذا ف قيل: "أخطف من ثعلب".

الإعراب: "على" حرف جر، "حين" ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر أو مجرور بالكسرة الظاهرة، "ألهى" فعل ماضٍ، "الناس" مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، "جل" فاعل مرفوع بالضم الظاهرة، "أمورهم" مضاف إليه، "فندلا" منصوب بفعل محذوف، "زريق" منادى بحرف نداء محذوف، "المال" مفعول لقوله: ندلا السابق، منصوب بالفتحة الظاهرة، "ندل" مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بالفتحة الظاهرة، "الثعالب" مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: في "فندلا"، حيث ناب مناب فعله وهو مصدر، وعامله محذوف وجوبا والتقدير: اندل ندلا.

وقبله:

يمرون بالدهنا خفافا عيائهم ويرجعن من دارين بجر الحقائق

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١١٠، وابن هشام ٢ / ٣٨، وابن عقيل ١ / ٣١٩، والسندوبي، وداود، والأشعري ١ / ٢١٢، والسيوطي ص ٥٩، وسيبويه في كتابه ج ١ ص ٥٩.

و(اللد) لغة في الذي وصلته (كاندلا) وهو فعل أمر مؤكّد بنون التوكيد الخفيفة ووقف عليها بالألف. ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله:

٢٩٤- وَمَا لِتَفْصِيلِ كَيْمًا مِّنَّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

يعني^(١): أن المصدر إذا أتى به في تفصيل وجب حذف عامله، وأشار بقوله: (كَيْمًا مِّنَّا) إلى قوله عز وجل: ﴿فَإِمَّا مِّنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤] وهو تفصيل لعاقبة ما قبله وهو قوله عز وجل: ﴿فَشَدُّوا الْوَتَاقَ﴾ [محمد: ٤] و(مَا) موصولة واقعة على المصدر، و(لتفصيل) صلته، و(كَيْمًا) في موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره (بمُحذَف) والجملة في موضع الخبر لما، و(حيث) متعلق بيحذف، ومعنى عن عرض. ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله:

٢٩٥- كَذَا مُكْرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدٌّ نَائِبَ فِعْلِ لَاسْمٍ عَيْنٍ اسْتِنْدٌ

أي^(٢): يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو: زيد سيرا سيرا، أو بحصر نحو: إنما أنت سيرا، واحتراز باسم العين من اسم المعنى نحو: أمرك

(١) المعنى: إذا وقع المصدر تفصيلا لعاقبة ما تقدمه يُحذف عامله وجوبا حيث عَرَضَ، فَمَا قَبْلَ المصدر (مِنَّا) و(فِدَاءً) - وهو طلب شدّ الوثاق - تَرْتَّبَ عليه التفصيل (فَإِمَّا مِّنَّا وَإِمَّا فِدَاءً).
الف: أن يكون المصدر تفصيلا لعاقبة ما قبله، كما في قوله تعالى: (فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مِّنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) ف(مِنَّا)، و(فِدَاءً): مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: فَإِمَّا تَمُنُونَ مِنَّا، وَإِمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً.
ومن أمثلة ذلك قولك: إن أساء إليك أحد فانهجْ هجْ العقلاء فَإِمَّا عَتَابًا كَرِيمًا، وَإِمَّا صَفْحًا جميلا.

(٢) المعنى: كالموضع السابق يجب حذف عامل المصدر الواقع مفعولا مطلقا، إذا كان المصدر مُكْرَّرًا، أو مَحْصُورًا، وعامله وقع خبراً عن اسم عَيْنٍ، نحو: (زيدٌ سيرا سيرا) و (ما زيدٌ إلا سيرا) والتقدير في الموضعين (يسير سيرا).

باء: أن يكون المصدر مُكْرَّرًا، أو مَحْصُورًا، وعامله وقع خبراً عن اسم عَيْنٍ.
فمثال المَكْرَّر: زيدٌ سيرا سيرا، والتقدير: زيدٌ يسيرُ سيرا، فَحُذِفَ الفعل (يسير) وجوبا؛ لأنَّ المصدر تَكَرَّرَ فقام مقامه فهو عَوْضٌ عن اللفظ بالعامل، والعامل (يسير) واقع خبراً عن اسم العين (زيدٌ) (أي: اسم الذات زيد). دون (أمرُك سيرا سيرا).

ومثال المَحْصُور: ما زيدٌ إلا سيرا، والتقدير: ما زيدٌ إلا يسيرُ سيرا. ونحو: إنَّما زيدٌ سيرا، والتقدير: إنَّما زيدٌ يسيرُ سيرا، فَحُذِفَ الفعل (يسير) وجوبا لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير، والعامل (يسير) كما ترى واقع خبراً عن اسم العين (زيد).

ملاحظة: فإن لم يُكْرَّر المصدر، ولم يُحْصَر لم يجب حذف عامله، بل يجوز، نحو: زيدٌ سيرا، والتقدير: زيدٌ يسيرُ سيرا.

سير، فإن المصدر فيه مرفوع، و(مكرر) مبتدأ وخبره (كذا) و(ذو حصر) معطوف على المبتدأ، و(ورد) في موضع الصفة لمكرر وذو حصر معغا وكان حقه أن يقول: وردا، و(نائب فعل) حال من فاعل (ورد) استند في موضع الصفة لمكرر، وكان حقه أن يقول: ونائبي فعل واستندا لأن كلا المصرين يردان مستندين ونائبين عن فعل ولكنه أفرد على معنى ما ذكر، ونظيره قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله. ثم أشار إلى الرابع والخامس بقوله:

٢٩٦- وَمَنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَأُ

٢٩٧- نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا وَالثَّانِ كَابِنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا

أي^(١): ومن المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون (مؤكدًا لنفسه أو غيره) ثم مثل للأول بقوله: (فَالْمُبْتَدَأُ ... نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا) أي فالقسم الأول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه مثالا: (على ألف عرفا) أي اعترفا، وإنما سمي (مؤكدًا لنفسه) لأنه واقع بعد جملة هي نص في معناه: فله على ألف هو نفس الاعتراف.

ومثل للثاني بقوله: (وَالثَّانِ كَابِنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا) أي: والقسم الثاني من المؤكد مثاله: ابني أنت حقا صرفا، وإنما سمي مؤكدا لغيره لأنه واقع بعد جملة صارت به نصا في معناه وبيانه أن قولك: أنت ابني يحتمل الحقيقة والمجاز عل أن المراد أنت مثل ابني، فلما ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل وتعينت الحقيقة، والعامل في هذين النوعين افعال واجب

(١) المعنى: ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر الواقع مفعولا مطلقا ما يدعوناه (مؤكدًا لنفسه) أو (مؤكدًا لغيره)، فالأول نحو: (له علي ألف اعترافا) والتقدير: اعترف اعترافا. والثاني نحو: (أنت ابني حقا)، والتقدير: أحقه حقا.

حجيم: أن يكون المصدر مؤكداً لنفسه، أو لغيره.

فالمؤكد لنفسه، هو: الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره، نحو: له علي ألف اعترافا. فاعترافا: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: اعترف اعترافا.

وسمي مؤكداً لنفسه؛ لأنه مؤكداً للجملة التي قبله، وهي نفس المصدر، فالمراد من جملة (له علي ألف) هو نفس المراد من (اعترافا) فالمضمون واحد. ومثل ذلك قولك: أعرف لوالدي فضلها يقينا، والتقدير: أوقن يقينا.

والمؤكد لغيره، هو: الواقع بعد جملة تحتمله، وتحتمل غيره، نحو: (أنت ابني حقا). فحقا: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: أحقه حقا.

وسمي مؤكداً لغيره؛ لأن الجملة التي قبله تصلح له، ولغيره؛ لأن قولك: أنت ابني، يحتمل أن يكون ابنك حقيقة، ويحتمل أن يكون مجازاً (أي: أنت عندي بمنزلة ابني في العطف والحنو) فلما ذكر المصدر، وقال: حقا، صارت الجملة نصاً في كونه ابنك حقيقة لا مجازاً. ومثل ذلك قولك: هذا بيتي قطعاً، والتقدير: أقطع برأيي قطعاً.

الحذف وتقديره أحق إن كان المبتدأ غير المتكلم، وحقني وإن كان متكلماً، وفهم من قوله: (مؤكداً) أنه واجب التأخير عن الجملة لأن المؤكد بعد المؤكد، و(ما) مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها (منه) وصلتها (يدعونه) والهاء مفعول أول ييدعونه وهي الرابطة بين الصلة والموصول، و(مؤكداً) مفعول ثان والواو عائدة على النحويين، و(لنفسه) متعلق بمؤكداً (أو غيره) معطوف عليه، وباقي إعراب البيت واضح، ثم أشار إلى الموضع السادس بقوله:

٢٩٨ - كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِي بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ

يعني: أنه يجب حذف عامل المصدر أيضاً إذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك بخمسة شروط:

الأول: أن يكون بعد جملة وقد صرح بهذا الشرط في قوله: (بعد جملة) واحترز به من الواقع بعد مفرد نحو: صوته صوته حمار، فلا يجوز نصبه.

الثاني: أن تكون حاوية لمعناه.

الثالث: أن تكون مشتملة على فاعله.

الرابع: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل.

الخامس: أن يكون المصدر شعراً بالحدوث، وإنما لم يصرح الناظم بباقي الشروط لأنها مستفادة من المثال وهو قوله: (كَلِي بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ) فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو بكاء وعلى فاعله وهو الباء من لي وليس في المصدر الذي اشتملت عليه وهو بكاء صلاحية للعمل لأنه ليس نائباً عن الفعل ولا مقدر بأن والفعل وبكاً مشعر بالحدوق فعلى هذا يكون المثال متمماً للحكم والشروط، و(ذو التشبيه) مبتدأ خبره (كذاك) و(بعد) في موضع الحال من ذو البكاء يمد ويقصر، وقد استعمله في المثالين بالوجهين، و(ذات عضلة) هي التي تمنع من النكاح، والعامل في المصدر في هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكى.